



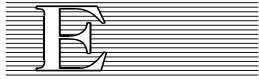
مفوضية الاتحاد



الأمم المتحدة
الأفريقي
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة الثامنة لمؤتمر وزراء

الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة الخبراء
الاقتصاد والمالية الأفريقيين



اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة السادسة
لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومؤتمر
الاقتصاد والمالية

Distr.: General

E/ECA/COE/CM/32/11
AU/CAMEF/EXP/11(VIII)
22 February 2013

Arabic
Original: English

أبيدجان، كوت ديفوار
21-24 آذار/مارس 2013

تنفيذ نتائج مؤتمر ريو +20 في أفريقيا

جدول المحتويات

صفحة

1 موجز تنفيذي	
2 ألف - معلومات أساسية ومقدمة	
4 باء - النتائج الرئيسية لمؤتمر ريو +20	
5 جيم - متابعة نتائج مؤتمر ريو +20 على الصعيد العالمي	
8 دال - نتائج اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا	
 هاء - خطة العمل لتنفيذ نتائج مؤتمر ريو +20 في أفريقيا	16
 واو - استنتاجات وتوصيات تتعلق بالسياسات وكيفية المضي قدما	18

موجز تنفيذي

1 - انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعروف باسم مؤتمر ريو +20، في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه 2012. واعتمد المؤتمر وثيقة ختامية بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه". وتناولت الوثيقة شواغل وأولويات أفريقيا وعبرت عنها إلى حد بعيد، كما وردت في بيان توافق الآراء المقدم إلى المؤتمر. وناقش المؤتمر فضلاً عن ذلك، إلى جانب هدفه وموضوعيه، عدداً من المجالات المواضيعية والمسائل الشاملة لعدة قطاعات وألقى الضوء على إجراءات رئيسية معدة للتنفيذ تدعمها وسائل ملائمة للتنفيذ.

2 - وأعطى مؤتمر ريو +20 الانطلاقة لعمليات رئيسية تتعلق بمسائل هامة، بما في ذلك تحديد شكل المنتدى الحكومي الدولي العالمي الرفيع المستوى الذي يفترض أن يحل محل لجنة التنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية؛ ووضع أهداف عالمية للتنمية المستدامة؛ وعملية حكومية دولية لإعداد تقرير يقترح خيارات بشأن إستراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة.

3 - وتطرح هذه الورقة مسائل كي ينظر فيها الوزراء المكلفون بالمالية والاقتصاد والتخطيط، بهدف استخلاص توصيات وتوجيهات لتحسين/تحديث موقف أفريقيا من العناصر الأساسية لنتائج مؤتمر ريو +20، وتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في عمليات مؤتمر ريو +20 العالمية، وضمان التنفيذ الفعال للنتائج في أفريقيا.

الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

4 - نظراً للنتائج الإيجابية التي حققتها أفريقيا في مؤتمر ريو +20، فمن المتوقع أن تؤدي متابعة الاتفاقات وتنفيذها بصورة فعالة إلى نتائج تتماشى جيداً مع أولويات وتطلعات التنمية المستدامة في المنطقة. وبالتالي، يتعين على أفريقيا أن تواصل العمل بصورة استراتيجية والاستفادة من الزخم السياسي الداعم للتنمية المستدامة الذي تمخض عنه مؤتمر ريو +20 من أجل ضمان تجسيد نتائج المؤتمر في برامج ملموسة للتعبئة بأحراز التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. ونظراً للطابع المتعدد الأبعاد والشامل لعدة قطاعات الذي تتصف به التنمية المستدامة، والذي يجسد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فمن المهم الاضطلاع بما يلي:

(أ) ينبغي أن تضطلع الوزارات المسؤولة عن التخطيط والاقتصاد والمالية بدور رائد في تنفيذ نتائج مؤتمر ريو +20 من أجل ضمان التماسك في عملية التنفيذ؛

(ب) ينبغي للوزارات المسؤولة عن التخطيط أن تشجع إدماج نتائج ريو +20 في السياسات والاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية. وفي هذا الصدد، يتعين وضع أو تعزيز آليات تنسيق على جميع المستويات لضمان كفاءة التنفيذ وفعاليتها؛

(ج) ينبغي للوزراء أن يضمنوا المشاركة الفعالة في عمليات مؤتمر ريو +20 العالمية. ومن المسائل التي تستحق اهتماماً خاصاً: الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك روابطها بخطة التنمية لما بعد عام 2015، ووسائل التنفيذ (التمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات)؛

(د) ينبغي للبلدان ضمان التنسيق الفعال بين العواصم، والممثلين الدائمين الأفريقيين في نيويورك الذين يتفاوضون باسم المنطقة على الصعيد العالمي، فضلاً عن الممثلين الدائمين في آديس أبابا الذين يتابعون عمليات الاتحاد الأفريقي.

(هـ) طبقاً لما دعا إليه اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا، ينبغي الإقرار بضرورة الإسراع بوضع خطة عمل إقليمية لتنفيذ نتائج مؤتمر ريو +20 في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتفق كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وغيرهم من الشركاء في أقرب وقت ممكن، على طرائق إعداد خطة العمل.

(و) حيث أن نتائج مؤتمر ريو +20 تتناول جميع جوانب التنمية، فمن الأهمية بمكان أن تشارك على الصعيد الإقليمي جميع الهيئات الوزارية القطاعية ذات الصلة في الاتحاد الأفريقي مشاركة نشطة في تنفيذ النتائج. وفي هذا الصدد، ينبغي وضع آلية تنسيق فعالة لتجنب الازدواجية والتداخل وضمان الاتساق.

ألف - معلومات أساسية ومقدمة

5 - تمثل هدف مؤتمر ريو +20 في ضمان تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة، وتقديم التقدم المحرز والثغرات التي تتخلل التنفيذ، ومواجهة التحديات الجديدة والناشئة. وركز المؤتمر على موضوعين، هما: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

6 - ودعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة إلى أن تقوم بالأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو +20 بكفاءة وفعالية على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي، وشجعت المجموعات الرئيسية كافة على المشاركة النشطة في جميع مراحل العملية التحضيرية. وفي هذا السياق، قررت الجمعية العامة تحويل اجتماعات التنفيذ الإقليمية التي تنسقها اللجان الإقليمية للتحضير لدورات لجنة التنمية المستدامة، إلى اجتماعات تحضيرية إقليمية لمؤتمر ريو +20.

7 - وبناء على ذلك، قادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملية إقليمية تحضيرية للمؤتمر تنطلق من القمة إلى القاعدة وتشمل أصحاب المصلحة المتعددين، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، وفي إطار شراكة وطيدة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحظيت هذه العملية بدعم على أعلى مستوى، فقد كلف مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، الذي قدم التوجيه اللازم بشأن الأعمال التحضيرية لأفريقيا لمؤتمر ريو +20 ومشاركتها فيه، السيد دنيس ساسو نغيسو رئيس جمهورية الكونغو، بتنسيق الأعمال التحضيرية التي تضطلع بها أفريقيا على الصعيد السياسي، بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهم من الشركاء.

8 - ويسرت هذه العملية مشاركة أفريقيا في المؤتمر على نحو فعال والتوصل إلى نتيجة إيجابية. وشملت الأنشطة التي دعمها الشركاء المتعاونون إعداد تقارير عن هدف وموضوعي مؤتمر ريو +20؛ وعقد المؤتمر التحضيري الإقليمي لمؤتمر ريو +20، الذي اعتمد بيان توافق الآراء الأفريقي المقدم إلى مؤتمر ريو +20؛ وإنشاء لجنة توجيهية تتألف من الشركاء المذكورين أعلاه ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ واستمرار تقديم الدعم التقني لمجموعة المفاوضين الأفريقيين في نيويورك. ووافقت بعد ذلك الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات المنعقدة في كانون الثاني/يناير 2012، على بيان توافق الآراء باعتباره الموقف الأفريقي المشترك في مؤتمر ريو +20.

9 - وفي مؤتمر ريو +20، تم تمثيل أفريقيا تمثيلاً جيداً على الصعيدين السياسي والتقني. وتفاوضت المنطقة بصوت واحد قوي مبني على موقفها المشترك. ومن أجل زيادة تعزيز أولويات ومصالح أفريقيا والدفاع عنها في المؤتمر، نظم الشركاء المتعاونون عدداً من الفعاليات الجانبية، منها إقامة معرض مشترك واحتفال بيوم أفريقيا برعاية جمهورية الكونغو.

10 - وعقب مؤتمر ريو +20، اعتمدت الدورة العادية التاسعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات المنعقدة في تموز / يوليه 2012، مقررأً يثني على الشركاء المتعاونين لما قدموه من دعم للبلدان الأفريقية ويطلب إليهم دعم التنفيذ الفعال لنتائج المؤتمر في أفريقيا. واجتمعت الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في أيلول/ سبتمبر 2012، واعتمدت مقررات وإعلانات، بما في ذلك صياغة برامج رائدة تهدف إلى المساهمة في تنفيذ نتائج مؤتمر ريو +20 في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت الدورة الثالثة عشرة لآلية تنسيق الأمم المتحدة في أفريقيا المنعقدة في تشرين الثاني / نوفمبر 2012 بضرورة قيام جميع مجموعاتها بإدماج نتائج مؤتمر ريو +20 في خطط أعمالها وخططها السنوية، وتعزيز التنفيذ التآزري.

11 - وعُقد اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا للتخصير للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة في الفترة من 19 إلى 21 تشرين الثاني / نوفمبر 2012 في إطار الدورة الثامنة للجنة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتم تنظيم اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا، الذي ركز على النتائج الرئيسية لمؤتمر ريو +20، بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. وحضر الاجتماع ممثلو 47 دولة عضواً قدموا من عواصمها ومن البعثات في أبيس أبابا ونيويورك، فضلاً عن ممثلي الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وحضر الاجتماع أيضاً ممثلون عن المجموعات الرئيسية التي شاركت بنشاط في المناقشات، و مراقبون من بلدان غير أفريقية ووكالات الأمم المتحدة.

12 - واعتمد اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا وثيقته الختامية التي شكلت مدخلات أفريقيا الجماعية في الدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة وغيرها من عمليات المتابعة لما بعد مؤتمر ريو +20. واعتمد الاجتماع الوثيقة الختامية باعتبارها وثيقة حية ينبغي تحديثها بناء على التطورات والمعلومات الجديدة. وفي هذا الصدد، دعا الاجتماع إلى عرضها على المنديات الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك الاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر مفوضية الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. ودعا أيضاً إلى وضع خطة عمل بشأن نتائج مؤتمر ريو +20 على أساس الوثيقة الختامية، تشترك في إعدادها وتنفيذها مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء الآخرين على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني والمحلي.

تقديم الوثيقة

13 - وعلى ضوء ما سبق ذكره، يدور محتوى هذه الورقة في مجمله حول الوثيقة الختامية لاجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا. ويجري تقديمها إلى الاجتماعات السنوية المشتركة السادسة لمؤتمر مفوضية الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين للاستفادة منها في مداولاتها وللحصول على توجيهات بشأن تحسينها/ تحديثها والتنفيذ الفعال لنتائج مؤتمر ريو +20 في أفريقيا. وفي هذا السياق، تقدم الورقة استعراضاً للنتائج الرئيسية لمؤتمر ريو +20 وعمليات المتابعة العالمية

الجارية. وهي تسلط الضوء أيضاً على نتائج اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا، مع التركيز على العناصر التالية التي تتسم بأهمية حاسمة للمنطقة: الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة؛ وأهداف التنمية المستدامة؛ والاقتصاد الأخضر/ النمو الأخضر؛ ووسائل التنفيذ، وهي التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. وتؤكد الوثيقة على الضرورة الملحة لوضع خطة عمل بشأن نتائج مؤتمر ريو 20+، وتقديم استعراضاً للأنشطة ذات الأولوية الجاري تنفيذها في الوقت الحالي. وتطرح الوثيقة في الختام توصيات متعلقة بالسياسات كي ينظر فيها مؤتمر الوزراء.

باء - النتائج الرئيسية لمؤتمر ريو 20+

14 - اعتمد مؤتمر ريو 20+ وثيقة ختامية بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"، تتناول وتظهر إلى حد بعيد شواغل وأولويات أفريقيا على النحو الذي وردت به في بيان توافق الآراء. وجدير بالذكر أن أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي تخصص وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه" باباً خاصاً لها يدعو المجتمع الدولي لتعزيز الدعم والوفاء بالالتزامات للنهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة، بما في ذلك التنفيذ الفعال لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد). وللاطلاع على تحليل مقارنة للعناصر الأساسية للوثيقة الختامية لمؤتمر ريو 20+ وبيان توافق الآراء الأفريقي، يرجى الرجوع إلى التقرير المعنون "النتائج الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: انعكاساتها على أفريقيا". وناقش المؤتمر، إلى جانب هدفه وموضوعيه، عدداً من المجالات المواضيعية والمسائل الشاملة لعدة قطاعات وألقى الضوء على الإجراءات الرئيسية المعدة للتنفيذ تدعمها وسائل ملائمة للتنفيذ. وأعطى أيضاً الانطلاقة للعمليات الرئيسية التالية:

(أ) تحديد شكل المنتدى الحكومي الدولي العالمي الرفيع المستوى الذي سيحل محل لجنة التنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية؛

(ب) تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ج) تشكيل فريق عامل مفتوح باب العضوية لوضع أهداف التنمية المستدامة العالمية، كي توافق عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

(د) إنشاء عملية حكومية دولية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعداد تقرير يقترح خيارات إستراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة؛

(هـ) النظر في مجموعة من التوصيات يقدمها الأمين العام بشأن آلية تيسير تعزز تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً ونقلها ونشرها؛

(و) إعلان بدء برنامج عمل بشأن تدابير أوسع نطاقاً لإحراز التقدم لتكملة الناتج المحلي الإجمالي؛

(ز) تعيين إحدى هيئات الدول الأعضاء لتشغيل الإطار العشري للبرامج المتعلقة باستخدام الاستهلاك والإنتاج.

¹ The Main Outcomes of the United Nations Conference on Sustainable Development: Implications for Africa (E/ECA/CFSSD/8/18/Rev.1) يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي (www.uneca.org).

جيم - متابعة نتائج مؤتمر ريو +20 على الصعيد العالمي

15 - نظرت الدورة السابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة في مختلف جوانب التنمية المستدامة، بما في ذلك مؤتمر ريو +20، واعتمدت قراراً بشأن هذه المسألة نفسها (A/67/437/Add.1) بتاريخ 21 كانون الأول / ديسمبر 2012. وأكد القرار من جديد الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +20، وحث الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على تنفيذها على وجه السرعة. وأكد القرار أيضاً على ضرورة التآزر والتماسك والدعم المتبادل بين عمليات متابعة مؤتمر ريو +20 وغيرها من العمليات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام 2015. وفيما يلي الإجراءات التي اتخذتها أو دعت إليها الدورة السابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة.

المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة

16 - دعا القرار لبدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن، واختتمها بحلول أيار / مايو 2013، لإتاحة متسع من الوقت للتحضير لعقد أول اجتماع في بداية الدورة الثامنة والستين للجمعية. ودعا الميسران المشاركون (الممثلان الدائم للبرازيل وإيطاليا) إلى عقد أول مشاورات غير رسمية للدول الأعضاء والمراقبين الدائمين بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى وطرائقه التنظيمية في 30 كانون الثاني / يناير 2013².

17 - وتضمنت العناصر الرئيسية الصادرة عن هذه الجولة الأولى من المشاورات ما يلي:

(أ) ضرورة قيام المنتدى السياسي الرفيع المستوى على أساس خبرة لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ونقاط قوتها، وضمان الانتقال الجيد من لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

(ب) ضمان عدم وجود تداخل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ واستخدام الهياكل القائمة في الأمانة العامة بدلاً من إنشاء هياكل جديدة؛

(ج) إشراك ومشاركة جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الإقليمية؛

(د) ضرورة قيام اللجان الإقليمية برفع التقارير إلى المنتدى بناء على الطرائق الإقليمية؛

(هـ) ضمان مشاركة ممثلي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) والتنسيق بينهم، فضلاً عن المجموعات الرئيسية، وإشراك الصعد الدولية والإقليمية والوطنية؛

(و) ضرورة قيام المنتدى السياسي الرفيع المستوى بما يلي:

'1' متابعة التنمية المستدامة ونتائج مؤتمر ريو +20؛

'2' وضع جدول أعمال عملي المنحى وبرنامج مرن للتصدي للمسائل الجديدة والناشئة؛ وتحسين الأعمال التي قامت بها لجنة التنمية المستدامة وتعزيز

² <http://uncsd.iisd.org/news/un-member-states-begin-negotiations-on-hlpf/>

التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ وتوفير إطار أساسي للنقاش مع أخذ التحديات التي تواجهها البلدان بعين الاعتبار؛

3' استعراض والتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة في هذا المجال.

18 - ويتوقع أن يجري الميسران المشاركان مشاورات غير رسمية منفصلة مع المجموعات السياسية وفرادى الدول الأعضاء لتعميق فهمهما للمواقف التي تعرب الوفود عنها. وستجرى أيضاً مشاورات مع المجموعات الرئيسية. وستتاح نتائج هذه المشاورات المنفصلة في الاجتماع المقبل غير الرسمي المفتوح باب العضوية .

تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة

19 - اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يقضي بتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة والارتقاء به، وجعل العضوية في مجلس إدارته عالمية. واستهدف هذا القرار التاريخي - النهوض بدور البرنامج باعتباره السلطة البيئية الرائدة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي. ودعا أيضاً إلى أن يحصل البرنامج على المزيد من الموارد المالية المأمونة والثابتة والإضافية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، ودعا الجهات الأخرى المانحة للبرنامج إلى زيادة تمويلها الطوعي.

أهداف التنمية المستدامة

20 - أكد القرار من جديد ضرورة قيام الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة بتقديم تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وأنشئ الفريق العامل في 22 كانون الثاني / يناير 2013. وقررت الدول الأعضاء استخدام نظام التمثيل على أساس الجهات المستهدفة، مما يعني اشتراك عدة بلدان في شغل معظم المقاعد³. والأعضاء الأفريقيون في الفريق العامل هم: الجزائر/مصر/المغرب/تونس؛ وغانا؛ وبنن؛ وكينيا؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ والكونغو؛ وزامبيا/زمبابوي.

21 - وكخطوة تالية، من المتوقع أن يعقد رئيس الجمعية العامة مشاورات غير رسمية بشأن الفريق العامل المفتوح باب العضوية في شباط / فبراير 2013، من أجل تمهيد الطريق أمام الفريق كي يبدأ عمله. ومن المتوقع أن تتناول المشاورات المسائل المتعلقة بقيادة الفريق، وجدول أعماله، وبرنامج عمله، وأساليب عمله، بما في ذلك طرائق المشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة المعنيين.

لجنة الخبراء المعنية بإستراتيجية تمويل التنمية المستدامة

22 - دعا القرار إلى أن تبدأ اللجنة الحكومية الدولية التي تتألف من 30 خبيراً ترشحهم المجموعات الإقليمية، مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل، عملها في كانون الثاني / يناير 2013 على أن تختتم أعمالها بحلول عام 2014. وطلب القرار كذلك إلى اللجنة إفادة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتطورات التقدم المحرز في عملها قبل بداية الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وقام رئيس الجمعية العامة بتعيين الممثلين الدائمين لكازاخستان والنرويج من أجل تيسير عملية إنشاء اللجنة .

³ يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة لأعضاء الفريق العامل إلى جانب مستجدات ما يحرزه من تقدم من خلال الرابط التالي: <http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1549>

تقرير الأمين العام عن الخيارات المتعلقة بوضع آلية لتيسير التكنولوجيا

23 - نظرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تقرير الأمين العام، ودعت رئيسها لتنظيم أربع حلقات عمل تستغرق كل منها يوماً واحداً عن تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً والصلة بين هذه التكنولوجيات والتنمية المستدامة.

24 - وستناقش حلقات العمل النقاط التالية، ضمن أمور أخرى، الاحتياجات التكنولوجية للبلدان النامية، والخيارات المتاحة لتلبية تلك الاحتياجات، وبناء القدرات، والخيارات المتعلقة بوضع آلية لتيسير التكنولوجيا، مع أخذ الآليات القائمة في الاعتبار. وطلبت الجمعية العامة كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً كي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين عن المناقشات والخيارات والتوصيات الصادرة عن حلقات العمل، بما في ذلك كيفية المضي قدماً، إلى جانب المدخلات الإضافية للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة.

دال - نتائج اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا

25 - ركزت الوثيقة الختامية لاجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا على النتائج الرئيسية لمؤتمر ريو+20. وتقدم الوثيقة إطاراً لمشاركة أفريقيا في العمليات العالمية المتعلقة بنتائج مؤتمر ريو+20 وتنفيذها على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. وفي هذا الصدد، قد يود الوزراء النظر في العناصر الرئيسية للوثيقة الختامية، مع مراعاة العمليات الجارية على الصعيد العالمي المشار إليها في الفرع 3 من هذه الورقة، وذلك بغية تقديم توصيات وتوجيهات بشأن تحسين/تحديث تلك الوثيقة، وتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في عمليات متابعة مؤتمر ريو+20 الجارية، وكفالة التنفيذ الفعال للنتائج في أفريقيا.

الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

26 - تؤكد أفريقيا على أن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ينبغي أن يعزز التنمية المستدامة والتكامل المتوازن بين أبعادها الثلاثة. وهي تشدد كذلك على ضرورة أن يتلافى الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة بعد إصلاحه التداخل في الولايات المؤسسية، ودور وأهمية وجود مؤسسات واستراتيجيات فعالة، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.

27 - وعلى الصعيد العالمي، تعتبر أفريقيا المنتدى السياسي الرفيع المستوى كمنتدى لصنع السياسات والقرارات بشأن مسائل التنمية المستدامة تسند إليه جملة مهام منها توفير القيادة السياسية والتوجيهات والتوصيات من أجل التنمية المستدامة؛ وتعزيز تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ وتوفير محفل حيوي لوضع جداول الأعمال؛ والنظر بشكل مناسب في فرص التنمية المستدامة الجديدة والناشئة والتحديات التي تواجهها؛ ومتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التزامات التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً. وينبغي لطرائق التشغيل التي يتبناها المنتدى أن تكفل إقامة روابط فعالة مع الهيئات ذات الصلة من الصعيد الإقليمي إلى الصعيد المحلي، على أساس مبدأ الولاية الاحتياطية.

28 - وفيما يتعلق بالشكل والمسائل التنظيمية، تقترح أفريقيا أن يكون للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الشكل والجوانب التنظيمية التالية: يتألف من رؤساء الدول والحكومات وممثليها الرفيعي المستوى؛ ويعقد لمدة يومين في بداية دورات الجمعية العامة كل ثلاث سنوات؛ ويسبقه عقد

اجتماعات تحضيرية للخبراء الفنيين لمدة ثلاثة أيام، وتدعمه مدخلات وتقارير يقدمها أصحاب المصلحة المعنيين؛ تنشأ له أمانة قوية تقوم، في جملة أمور، بدعم مهمته التي تتمثل في كفاءة التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ ويرأسه رئيس الجمعية العامة، وتصدر نتائجه في شكل إعلان تعتمده الجمعية العامة؛ ويستفيد من مساهمات ومدخلات جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

29 - وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تدعو أفريقيا إلى رفع مستوى اجتماعات التنفيذ الإقليمية إلى مرتبة منتديات سياسية إقليمية رفيعة المستوى للتنمية المستدامة، تشكل الفرع الأفريقي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وينبغي للمنتدى السياسي الإقليمي لأفريقيا، الذي تعقده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة، أن يتيح محفلاً معززاً لكفالة النهوض بالتكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وتدعى المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بالتعاون مع الهيئات الأخرى ووكالات الأمم المتحدة العاملة على الصعيد دون الإقليمي، إلى أن تنظم اجتماعات استعراضية تستنير بتقارير الاستعراض دون الإقليمي، وذلك كي يستنير بها المنتدى السياسي الإقليمي الأفريقي.

30 - وتدعو أفريقيا كذلك إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية من أجل النهوض بدعمها للبلدان الأفريقية في سعيها إلى تعزيز أهداف التنمية المستدامة لديها، بما في ذلك بناء القدرات لتيسير تعميم الخبرات، وإجراء تقييمات متكاملة، والرصد والتقييم، وتوفير محافل لتعزيز تبادل الخبرات والتواصل لتبادل المعارف.

31 - وتهيب أفريقيا بألية التنسيق في أفريقيا التابعة للأمم المتحدة وفروعها دون الإقليمية تعزيز دورها في دعم اتباع نهج منسق ومتناسك لدعم أفريقيا في تنفيذ نتائج مؤتمر ريو+20.

32 - وعلى الصعيدين الوطني والمحلي، تدعو أفريقيا إلى إنشاء/ تعزيز هيئات تنسيق للتنمية المستدامة، بما يتيح إقامة روابط أفقية ورأسية، ويكفل معالجة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متكاملة. وينبغي لطرق عمل هيئات التنسيق هذه أن تكفل مشاركة جميع الوزارات والكيانات الحكومية المعنية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تمكينها من ممارسة مسؤولياتها الكاملة في مجال التنمية المستدامة. وينبغي لهيئات التنسيق هذه أن توجه وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط من أجل كفالة تحقيق التآزر وتجنب التداخل وازدواج الجهود، ولتعزيز اعتماد نهج وأدوات من بينها إجراء تقييمات متكاملة لتعزيز التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

33 - وتشدد أفريقيا على ضرورة كفالة إقامة روابط فعالة فيما بين العمليات المؤسسية العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية على أساس مبدأ الولاية الاحتياطية، وفي هذا الصدد، تهيب بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة العمل مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لكفالة تحقيق هذه العمليات والروابط وهي تدعو كذلك إلى تقديم الدعم الدولي في هذا الصدد، وتطلب إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تقديم الدعم لبناء القدرات وتعزيز تبادل الخبرات والتواصل لتبادل المعارف في هذا الصدد. وفي ضوء ما سبق، قد يود الوزراء مناقشة ما يلي:

(أ) ما هي الطرائق التشغيلية للمنتدى الإقليمي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة المقترح؟ هل ينبغي أن تعكس طريقة أداء المنتدى السياسي الرفيع المستوى؟ كيف ينبغي أن يكون تشكيله ومستوى التمثيل فيه؟

(ب) كيف يمكن للمنديات السياسية الرفيعة المستوى على الصعيدين العالمي والإقليمية أن تعالج على أفضل نحو الروابط فيما بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)؟ وفي هذا الصدد، كيف يمكن للمشاركة في هذه المنتدى أن تعزز هذا التكامل المتوازن؟

(ج) كيف يمكن كفاءة أن تتفق الروابط الرأسية القوية عبر مستويات الحوكمة مع مبدأ الولاية الاحتياطية؟ وفي هذا الصدد، ما هو المطلوب لكفاءة أن تسد المنديات السياسية الإقليمية الرفيعة المستوى بفعالية الثغرة بين الصعيدين الوطني والعالمي، وأن تسهم مساهمة مفيدة في مداولات المنتدى السياسي العالمي الرفيع المستوى؟

(د) ما هو دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية في أداء المنتدى السياسي الإقليمي الرفيع المستوى لعمله بصورة فعالة؟

(هـ) ما هو الدور الذي ينبغي أن تؤديه وزارات التخطيط والاقتصاد والمالية في تفعيل التنمية المستدامة على الصعيد الوطني؟

(و) كيف يمكن تعزيز التنسيق بين الوزارات من أجل النهوض بالتكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة؟

(ز) كيف يمكن تعزيز الروابط الفعالة بين العواصم وأديس أبابا ونيويورك من أجل كفاءة تحقيق ذات المستوى من الفهم والتقدير للقضايا، والاتساق في الرسائل والمواقف المعبر عنها.

(ح) أي مسائل أخرى تستمد من هذه الورقة أو تعتبر ضرورية.

أهداف التنمية المستدامة

34 - تؤكد أفريقيا ضرورة أن تكمل أهداف التنمية المستدامة الأهداف الإنمائية للألفية لا أن تحل محلها، وضرورة تحقيق التقارب بين أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015 من أجل تعزيز الاتساق في صنع السياسات والتأزر في تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً. وهي تعتبر أن ما يلي يشكل مبادئ توجيهية لوضع أهداف التنمية المستدامة. ينبغي لأهداف التنمية المستدامة أن تكون كما يلي:

(أ) أن تقوم على أساس مبادئ مؤتمر ريو، خاصة مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة، مع مراعاة الظروف والقدرات والأولويات الوطنية المختلفة؛

(ب) وأن تجسد الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، فضلاً عن المسائل المتعلقة بالحوكمة من أجل التنمية المستدامة؛

(ج) وأن تكون عملية المنحى وتتيح تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

(د) وأن تكون ذات طابع عالمي وتنسجم بالمرونة بما يكفي لتلبية الأولويات الوطنية المختلفة؛

(هـ) وأن تقوم على أساس الأهداف الإنمائية للألفية وتكملها؛

(و) وأن ترصد لها وسائل تنفيذ ملائمة؛

(ز) وأن تعزز التنمية المنصفة والشاملة للجميع التي يكون الإنسان محورها؛

(ح) وأن توضع في سياق خطة الأمم المتحدة الواحدة للتنمية.

35 - وتحدد الوثيقة الختامية لاجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا المجالات ذات الأولوية التي يجب أن تعالجها أهداف التنمية المستدامة، والهدف الرئيسي فيها هو القضاء على الفقر. وهي تشمل ما يلي:

- مكافحة الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية؛
- الحصول على إمدادات المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي الملائمة؛
- الحصول على التعليم الجيد والخدمات الصحية الجيدة؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- الحصول على الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية بصورة منصفة وشاملة للجميع؛
- النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع؛
- الحد من الضعف وتعزيز القدرة على التحمل، بما في ذلك في مواجهة آثار تغير المناخ؛
- تهيئة فرص عمل لائقة؛
- تعزيز تنمية الهياكل الأساسية؛
- ضمان إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة بأسعار معقولة؛
- مكافحة تدهور الأراضي والتصحر والجفاف وإزالة الغابات؛
- التصدي لتحديات تغير المناخ، بما في ذلك عن طريق التكيف معه والتخفيف من آثاره؛
- تعزيز الإدارة المستدامة للموارد المائية؛
- كفاءة إمكانية الحصول بصورة مواتية على التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها، لأغراض عدة منها التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛
- تعزيز السلام والأمن.

36 - وترى أفريقيا أنه ينبغي الاستئارة في هذه الأهداف والغايات والمؤشرات بخطة التنمية لما بعد عام 2015 وبتقرير التنمية المستدامة في أفريقيا اللذين وضع في سياقهما مؤشر التنمية المستدامة لأفريقيا. وينبغي أن يشكل تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا الفصل الإقليمي للتقرير العالمي بشأن التنمية المستدامة المقترح، وينبغي كفاءة تقديم الدعم الملائم لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، تدعو أفريقيا إلى تطويع أهداف التنمية المستدامة محلياً على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

37 - وفي ظل ما سبق ذكره، يدعى الوزراء إلى النظر فيما يلي:

(أ) هل المبادئ والأولويات المحددة في الوثيقة الختامية لاجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا ملائمة فيما يتعلق باحتياجات أفريقيا وتوقعاتها من أهداف التنمية المستدامة؟

(ب) ما المطلوب القيام به من حيث التطويع المحلي لأهداف التنمية المستدامة التي سنعتمد في نهاية المطاف؟

(ج) تصدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاؤها بالفعل تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا، الذي يتوخى منه أن يشكل الفصل الخاص بأفريقيا في التقرير العالمي بشأن التنمية المستدامة. فما هي آراء الوزراء بشأن إصدار تقارير دون إقليمية ووطنية بشأن التنمية المستدامة؟

(د) ما هي الإجراءات/ الخطوات اللازمة لكفالة تحقيق التقارب بين أهداف التنمية المستدامة وعمليات خطة التنمية لما بعد عام 2015 في أفريقيا، خاصة في ضوء الحاجة إلى خطة "الأمم المتحدة الواحدة" للتنمية؟

(هـ) أي مسائل أخرى تستمد من هذه الورقة أو تعتبر ضرورية.

الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

38 - تؤكد أفريقيا من جديد أن الاقتصاد الأخضر ليس سوى أحد أدوات/ مسارات تحقيق التنمية المستدامة وينبغي أن ينبع عن الأولويات والخطط الوطنية، وألا يستخدم في الوقت ذاته كشرط من شروط المعونة أو كحاجز أمام التجارة. وينبغي أن يتسنى الانتقال إليه بوسائل التنفيذ المناسبة وينبغي أن يراعي مستوى التنمية في كل منطقة.

39 - بيد أنه نظراً لمشاعر القلق التي أعرب عنها فيما يتعلق بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، تدعو أفريقيا إلى اعتماد نهج تدريجي، يركز على قطاعات مختارة من الاقتصاد يمكن فيها للاستثمارات الموجهة مع تدابير التمكين المصاحبة لها أن تحفز النمو الأخضر الشامل للجميع، في الوقت الذي تستمر فيه المناقشات بشأن نموذج الاقتصاد الأخضر بغية تحسين فهم الآثار التي تترتب عليه في المنطقة وينبغي للبلدان الأفريقية أن تسعى إلى تهيئة بيئة تمكينية تعزز الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، وتمكن قطاع الأعمال والصناعة، من المساهمة في التنمية المستدامة.

40 - وتهيب أفريقيا بالمجتمع الدولي حشد وتوفير موارد مالية إضافية لدعم البلدان الأفريقية في وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط للنمو الأخضر شاملة للجميع تتماشى مع أولويات واستراتيجيات التنمية الوطنية وفي هذا السياق، ينبغي الوفاء بالالتزامات المتفق عليها دولياً بشأن تطوير التكنولوجيا الملائمة ونقلها ونشرها مع الدراية الفنية التي تناظرها بشروط مواتية.

41 - ومن أجل دعم البلدان الأفريقية في تعزيز النمو الأخضر في قطاعات مختارة، ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الإقليميون الآخرون إجراء تقييم شامل للتحديات والفرص التي ينطوي عليها السعي إلى تحقيق النمو الأخضر الشامل للجميع في المنطقة، مع وضع وتطبيق منهجيات لتقييم السياسات المتصلة بهذا النمو. وعلاوة على ذلك، يلزم أيضاً تقديم الدعم في وضع سياسات واستراتيجيات للنمو الأخضر شاملة للجميع، جنباً إلى جنب مع آليات لتبادل أدوات العمل وأفضل الممارسات في تطبيق السياسات في مجال الاقتصاد الأخضر/ النمو الأخضر.

42 - وقد يود الوزراء النظر فيما يلي:

(أ) اعتمد اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا نهجاً تدريجياً تجاه الاقتصاد الأخضر، تركز جهوده الأولية على تعزيز النمو الأخضر الشامل للجميع في قطاعات مختارة. ما هي القطاعات والتدخلات ذات الأولوية التي من شأنها أن تعزز النمو الأخضر الشامل للجميع في أفريقيا؟

(ب) ما نوع الدعم الذي تحتاجه البلدان الأفريقية لتعميق فهم الاقتصاد الأخضر/ مفهوم النمو الأخضر وللتأكد من أنه يساهم في النمو والتنمية المستدامين؟
(ج) أي مسائل أخرى تستمد من هذه الورقة أو تعتبر ضرورية.

وسائل التنفيذ

43 - فيما يتعلق بالتمويل، أحرزت البلدان الأفريقية تقدماً كبيراً في تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية المستدامة، وما زالت ملتزمة بمواصلة تعبئة الموارد المحلية (العامة والخاصة معاً)، وتحسين بيئة الحوكمة الوطنية، وتنسيق الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، ومتابعة تحقيق الاتساق في السياسات، ووضع أو تعزيز سياسات وطنية تشجع الاستثمار من أجل تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ورغم ذلك تحتاج أفريقيا لدعم خارجي لتكملة جهودها، وخاصة في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة. وفي هذا السياق، يعتبر الوفاء بالالتزامات والتعهدات السابقة بشأن وسائل التنفيذ مسألة حاسمة.

44 - وتشير تقديرات تقريبية لمستوى المصادر اللازمة لتمويل التنمية المستدامة في أفريقيا أجريت في مرحلة الإعداد لمؤتمر ريو +20 إلى أن المنطقة في حاجة إلى ما يقرب من 200 بليون دولار سنوياً من أجل تنفيذ التزامات التنمية المستدامة في إطار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويشمل هذا ما يقرب من 100 بليون دولار لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع مراعاة ضرورة التكيف مع تغير المناخ⁴؛ واستثمارات في الهياكل الأساسية تصل قيمتها إلى 93 بليون دولار، وأنشطة شاملة لعدة قطاعات لتنمية القدرات تبلغ تكلفتها 5.4 بلايين دولار. ويرجح أن يكون هذا التقدير أقل من الاحتياجات الحقيقية للتنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً، بما في ذلك نتائج مؤتمر ريو+20.

45 - وتدعو أفريقيا إلى أن تقدم المنظمات الإقليمية الدعم لإجراء تقييم شامل لاحتياجات المنطقة فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة؛ ودمج الموارد المالية المتاحة حالياً للمسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة بهدف توفير صورة شاملة للموارد المالية المتاحة، وإيجاد أوجه التآزر، وتقييم الثغرات، ووضع استراتيجية لتعبئة موارد إضافية؛ واستكشاف إمكانية إنشاء صندوق أفريقي للتنمية المستدامة من أجل المجالات ذات الأولوية في التنمية المستدامة.

46 - وفيما يتعلق بتطوير التكنولوجيا ونقلها، لا تتاح لمعظم البلدان الأفريقية إمكانية الحصول بما فيه الكفاية على التكنولوجيات المأمونة والنظيفة والمستدامة بيئياً التي تطوع حسب الاحتياجات والظروف المحلية، كما أنها تفتقر للدراية والمهارات والموارد والهياكل الأساسية التكنولوجية، بما في ذلك المؤسسات وبيئة الأعمال التجارية اللازمة لتحفيز تطوير التكنولوجيا. ومن أجل سد الفجوة التكنولوجية المتزايدة، ترى أفريقيا أنه ينبغي لالية تيسير التكنولوجيا التي تنتشأ وفقاً لنتائج مؤتمر ريو+20 من أجل تعزيز تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات النظيفة، أن تتولى جميع الخطوات التي تنطوي عليها عملية نقل التكنولوجيا، وخاصة ما يلي: (أ) تحديد طبيعة الاحتياجات والتكنولوجيات محط الاهتمام؛ (ب) والمصادر المحتملة والتكاليف والمفاوضات اللازمة للحصول عليها؛ (ج)

4 Africa Progress Panel (2010). From Adaptation to Climate-Resilient Development: The Cost of Climate-Proofing the Millennium Development Goals on Africa, Policy Paper, February.

والنقل الفعلي للتكنولوجيا؛ (د) وتطوير التكنولوجيا وتعلم استخدامها وصيانتها؛ (هـ) واستخدام التكنولوجيات المكتسبة ورفع مستواها.

47 - وعلى الصعيد العالمي ، تدعو أفريقيا إلى تحقيق التنسيق والتآزر في تنفيذ المبادرات المختلفة لنقل التكنولوجيا وإنشاء آليات للتكنولوجيا وشبكات للتكنولوجيا، يستفاد منها في تطوير ونشر ونقل تكنولوجيات خضراء أوسع نطاقاً من أجل التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تهييب أفريقيا بالأمم المتحدة أن تنظر في إنشاء مجلس استشاري مستقل لتقديم وجهات نظر مختلفة بشأن تطوير التكنولوجيا ونقلها واستخدامها.

48 - وعلى الصعيد الإقليمي، تدعو أفريقيا إلى إنشاء شبكة إقليمية تتألف من مراكز للتفوق ومحطات محورية تستفيد من الشبكات والترتيبات المؤسسية القائمة لتقييم الاحتياجات ولتحديد التكنولوجيات النظيفة وتطويرها وتطويعها ونقلها. وينبغي اتخاذ خطوات تكميلية في هذا الصدد عن طريق وضع استراتيجيات لتعزيز وتقوية المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية في مجال الابتكارات التكنولوجية من خلال زيادة الموارد المالية، وتعزيز الشراكات داخل المنطقة وخارجها لتطوير التكنولوجيا، بما في ذلك الشراكات بين الصناعات والأوساط الأكاديمية والحكومات.

49 - وتهيب المنطقة بالمجتمع الدولي دعم إنشاء آلية لتطوير التكنولوجيا ونقلها في أفريقيا، ولاسيما التكنولوجيات التي يمكن أن تساعد القارة على تحسين استغلال قاعدة مواردها الطبيعية الغنية دون النيل من استدامتها.

50 - وفيما يتعلق بتنمية القدرات، تؤكد أفريقيا من جديد أن تنمية القدرات بجوانبها الثلاثة – وهي الموارد البشرية والتنظيمية والمؤسسية – تنسم بأهمية حاسمة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة في المنطقة. وبناء على ذلك، يلزم وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة لتنمية القدرات الوطنية من أجل المضي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تسعى أفريقيا إلى تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة غير التقليدية والقطاع الخاص، سواء داخل القارة أو خارجها، للاستفادة من الموارد والقدرات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تكرر أفريقيا تأكيد الضرورة الملحة للتنفيذ الكامل لخطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، وكذلك لتعزيز التماسك والتآزر فيما بين مختلف مبادرات تنمية القدرات والاتفاقات الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

51 - وتدعو أفريقيا المجتمع الدولي إلى دعم إعادة النظر في الإطار الاستراتيجي لتنمية قدرات الاتحاد الأفريقي/ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وذلك من أجل تعزيز بناء القدرات لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، والجهود الوطنية المبذولة لوضع استراتيجيات وطنية لتنمية القدرات، وإصلاح المناهج التعليمية في أفريقيا في سبيل تطوير المعارف والمهارات اللازمة للتنمية المستدامة في جميع المستويات.

52 - وفيما يتعلق بالالتزامات الطوعية، تؤكد أفريقيا أهمية الالتزامات الطوعية، التي يمكن أن تساعد المنطقة على تجسيد مختلف نتائج مؤتمر ريو +20 في برامج وإجراءات عملية. وتشمل المجالات ذات الأولوية للمنطقة التي لا تزال ممثلة تمثيلاً ضعيفاً ما يلي: القضاء على الفقر؛ والاقتصاد الإنمائي المستدام ومسائل التمويل والتجارة؛ وقياس التقدم المحرز في التنمية المستدامة؛ والتأهب للكوارث الطبيعية؛ وتدهور الأراضي ومكافحة التصحر؛ والمساواة بين الجنسين؛ والاستهلاك والإنتاج المستدام.

53 - ومن أجل كفاءة استفادة المنطقة استفادة كاملة من الالتزامات الطوعية، ستسعى البلدان الأفريقية إلى العمل مع المنظمات الملتزمة من أجل تحسين تحديد البلدان المستهدفة/ المستفيدين المستهدفين، وآليات الحصول على الدعم المالي والتقني وتنشيطه، وكفالة اتباع نهج منسقة ومتكاملة في التنفيذ. وعلاوة على ذلك، من أجل الاستفادة الكاملة من الالتزامات الطوعية، يلزم اتباع استراتيجيات قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل للرصد والتقييم.

54 - وقد يود الوزراء النظر في ما يلي :

(أ) ما هي الإجراءات التي ينبغي للبلدان الأفريقية والمجتمع الدولي اتخاذها لضمان الاستفادة الكاملة من أوجه التآزر القائمة بين مختلف وسائل التنفيذ (التمويل والتكنولوجيا وتنمية القدرات)؟

(ب) كيف يمكن للمؤسسات الإقليمية أن تدعم على أفضل وجه البلدان الأفريقية الأعضاء في لجنة الخبراء المعنية بإستراتيجية تمويل التنمية المستدامة من أجل كفالة مراعاة مدخلاتها في عمل تلك اللجنة لأولويات المنطقة وأهتاماتها؟

(ج) ما هي المسائل التي يلزم النظر فيها لدى تقييم احتياجات المنطقة فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة؟

(د) ما هي وجهات نظر المؤتمر فيما يتعلق بإمكانية إنشاء صندوق للتنمية المستدامة؟

(هـ) ما هي المسائل الرئيسية المطروحة على أفريقيا فيما يتعلق بتطوير التكنولوجيات النظيفة ونقلها ونشرها؟

(و) ما هي المسائل الأخرى ذات الصلة التي يمكن أن تنظر فيها آلية تيسير التكنولوجيا المقترحة من أجل تعزيز تطوير التكنولوجيات النظيفة ونقلها ونشرها؟

(ز) ما هي القيود والتحديات الرئيسية الماثلة أمام التنمية المتكاملة للقدرات في أفريقيا وكيف يمكن التغلب عليها؟

هاء - خطة العمل لتنفيذ نتائج مؤتمر ريو +20 في أفريقيا

55 - تجمل الوثيقة الختامية لاجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا عدة مجالات تحتاج فيها البلدان للحصول على الدعم من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر ريو+20 تنفيذاً فعالاً. وفي هذا الصدد دعت الدول الأعضاء إلى وضع خطة عمل بشأن نتائج مؤتمر ريو +20، تعد وتنفذ بالاشتراك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وبالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة وجميع أصحاب المصلحة. ويتعين وضع خطة العمل مع مراعاة المبادرات الجارية، بما في ذلك وضع البرامج الرائدة المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة. وريثما يتم وضع خطة العمل، واسترشاداً بالوثيقة الختامية لاجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا، تم تحديد الأنشطة الرئيسية التالية ذات الأولوية لدعم الدول الأعضاء في المشاركة مشاركة فعالة في عمليات متابعة مؤتمر ريو+20:

(أ) تيسير عملية تشاورية تنطلق من القاعدة إلى القمة من أجل إتاحة المشاركة الفعالة للبلدان الأفريقية في عملية أهداف التنمية المستدامة العالمية. وينطوي ذلك على إعداد خمسة تقارير

دون إقليمية بشأن المسائل ذات الأولوية في التنمية المستدامة وإمكانية تحديد أهداف للتنمية المستدامة لكل منطقة دون إقليمية؛ ووضع تقرير إقليمي بالاعتماد على النتائج الرئيسية التي توصلت إليها التقارير دون الإقليمية واقتراح أهداف للتنمية المستدامة للمنطقة؛ وتنظيم اجتماعات تشاورية دون إقليمية وإقليمية. ويتوقع أن تسفر هذه العملية عن اعتماد موقف مشترك لأفريقيا فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

(ب) تدعيم آلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا وفروعها دون الإقليمية من أجل تعزيز الاتساق والتنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة في دعم البلدان الأفريقية من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر ريو +20. وفي هذا السياق، سيعقد اجتماع واحد مشترك بين المجموعات بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر ريو +20 في المنطقة، وذلك بغية تنسيق وتعميم نتائج مؤتمر ريو +20 في خطط أعمال المجموعات المختلفة، وبالتالي زيادة تعزيز دور آلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا في دفع خطة التنمية المستدامة في القارة.

(ج) إجراء دراسات تحليلية بشأن ما يلي: تمويل التنمية المستدامة في أفريقيا؛ وتطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها: الاحتياجات والآليات؛ وتعزيز قدرات التنمية المستدامة في أفريقيا.

(د) تطوير أدوات التقييم المتكامل من أجل تعزيز إجراء التحليل المتكامل اللازم لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة، بالاستناد إلى النهج والأدوات والمنهجيات الموجودة حالياً.

56 - ويدعى الوزراء إلى النظر فيما يلي :

(أ) ما هي أكثر الطرائق فعالية لوضع خطة عمل أفريقيا بشأن نتائج مؤتمر ريو +20؟

(ب) ما هي الأنشطة الأخرى ذات الأولوية التي ينبغي النظر فيها لدى وضع خطة العمل؟

(ج) كيف يمكن لآلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا أن تدعم وضع وتنفيذ خطة العمل؟

واو - استنتاجات وتوصيات تتعلق بالسياسات وكيفية المضي قدماً

57 - تتيح النتائج الإيجابية عموماً التي حققتها أفريقيا في مؤتمر ريو +20 فرصة أمام المنطقة كي تواصل صياغة الالتزامات الدولية وتوجيه الدعم نحو تحقيق أولوياتها وتطلعاتها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وبناء على ذلك، يلزم أن تواصل أفريقيا العمل بصورة إستراتيجية والاستفادة من الزخم السياسي المواتي لتحقيق التنمية المستدامة الذي تمخض عن مؤتمر ريو +20 من أجل كفاءة تجسيد نتائج هذا المؤتمر في برامج عملية للتعبيل بأحراز التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

(أ) نظراً للطبيعة المتعددة الأبعاد والشاملة لعدة قطاعات التي تنسم بها التنمية المستدامة، والتي تجسد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من المهم أن تؤدي الوزارات المسؤولة عن التخطيط والاقتصاد والمالية دوراً رائداً في تنفيذ نتائج مؤتمر ريو +20 من أجل كفاءة تحقيق التماسك في عملية التنفيذ؛

(ب) وينبغي للوزارات المسؤولة عن التخطيط أن تكفل التطوير المحلي لنتائج مؤتمر ريو 20+ عن طريق تحقيق الإدماج الفعال لهذه النتائج في السياسات والاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية. وفي هذا الصدد، ينبغي لهذه الوزارات أن تؤدي دوراً رائداً في الجمع بين الوزارات القطاعية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وكفالة وضع آليات تنسيق فعالة أو تقويتها من أجل اتخاذ إجراءات منسقة على جميع الصعد تجنى منها الفوائد المرجوة من التنمية المستدامة.

(ج) وينبغي للوزارات المسؤولة عن التخطيط والاقتصاد والمالية أن تشترك بنشاط وتساهم بفعالية في العمليات العالمية المتعلقة بمتابعة نتائج مؤتمر ريو 20+. وتتسم العمليات التالية بأهمية خاصة في هذا الصدد:

1' تحديد شكل المنتدى الحكومي الدولي العالمي الرفيع المستوى الذي سيحل محل لجنة التنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية؛

2' الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة العالمية التي ستتفق عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

3' العملية الحكومية الدولية التي سيضطلع بها في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعداد تقرير يقترح خيارات فيما يتعلق بإستراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة؛

4' إعلان بدء برنامج عمل بشأن تدابير أوسع نطاقاً لإحراز التقدم لتكملة الناتج المحلي الإجمالي.

(د) وينبغي للبلدان أن تكفل التنسيق الفعال فيما بين العواصم والممثلين الدائمين الأفريقيين في نيويورك الذين يتفاوضون باسم المنطقة على الصعيد العالمي، والممثلين الدائمين في أديس أبابا الذين يتابعون عمليات الاتحاد الإفريقي.

(هـ) وثمة حاجة، كما دعا إلى ذلك اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا، إلى الإسراع في وضع خطة عمل إقليمية لتنفيذ نتائج مؤتمر ريو 20+ في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين العمل في أقرب وقت ممكن على وضع طرائق لإعداد خطة العمل.

(و) وحيث أن نتائج مؤتمر ريو 20+ تتناول جميع جوانب التنمية، من الأهمية بمكان أن تشارك على الصعيد الإقليمي جميع الهيئات الوزارية القطاعية ذات الصلة في الاتحاد الأفريقي مشاركة نشطة في تنفيذ هذه النتائج. وفي هذا الصدد، ينبغي وضع آلية تنسيق فعالة لتجنب الازدواجية والتداخل وضمان الاتساق.